توصيات

المؤتمر العلمي الاول

استراتيجيات التحول من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متعدد الموارد

٢٠٢١/١/١٦

توصيات المؤتمر العلمي الاول

(استراتيجيات التحول من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متعدد الموارد)

اعتمادا على رؤية المؤتمر و انطلاقا من أهدافه و ايجازا لتوصيات البحوث التي نوقشت على وفق المحاور التي تقسمت عليها جلسات المؤتمر نقدم التوصيات الاتية:

اولا- المحور الاقتصادي

الاقتصاد الوطني

١- التأكيد على تشكيل مجلس السياسات الاقتصادية كي يتولى وضع الخطط الاستراتيجية وتنسيقها على مستوى الاقتصاد بأكمله والقطاعات الاقتصادية كافة وإدارة موارد البلد وتوجيهها نحو الأولويات التي تضمن تنويع الاقتصاد والتخلي عن الاعتماد على المورد النفطي بوصفه موردا رئيسا في الموازنة والناتج المحلي والميزان التجاري، وذلك لتحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي متعدد الموارد. اذ لابد من وضع الخطط والبرامج التي من شانها تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية من اجل تنويع مصادر الدخل في ظل إدارة كفؤة وتقليل مخاطر الصدمات الداخلية والخارجية على الاقتصاد.

٢- ضرورة اعتماد اعداد الموازنة العامة على خطط طويلة الاجل وليست موازنات تعتمد الاجل القصير وتراعي كثيرا الابعاد السياسية ولا تنطلق من رؤية استراتيجية.

٣- تفعيل الاستراتيجية الوطنية والسياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك المبادرة الحكومية لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط لدعم التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد معرفي قائم على الابداع والابتكار.

٤- يجب على الحكومة العراقية اتباع خطوات معينة نحو ايجاد حلول لمكافحة الفساد، فهو المعضلة الرئيسة التي يعاني منها العراق، ويستهلك الموازنة في البلد والذي يقف عائقا في طريق أي توجه نحو الإصلاح، وضرورة تبني الجهات الحكومية سياسة واضحة ومكتوبة للحد من الاحتيال والفساد تكون إطاراً يتضمن مجموعة من الاجراءات التي تعزز قدراتها للحد من وقوع الاحتيال ورصد وقوعه والتعامل معه حال وقوعه بما يؤمن ترسيخ السلوك المؤسسي القويم والمستدام وإتاحة التوجهات

العامة وتحديد المسؤوليات إزاء وضع الضوابط للحد منه وإجراء التحقيقات عند اللزوم لتكون جزءاً مهماً في منظومة الحوكمة الخاصة بمكافحة الفساد.

٥- تفعيل القطاع الخاص وعدم اقصاء الدولة بالكامل أي لابد أن تأخذ دور الاشراف والموجه للقطاع الخاص، وتنشيط دور القطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية في العراق لزيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وذلك لتشجيع استهلاك المنتجات الصناعية الوطنية واحلالها محل المنتجات المستوردة ، في اطار سياسات للإصلاح الاقتصادي في المرحلة المقبلة ، بما يسهم في نقل الاقتصاد العراقي الى مرحلة جديدة من التنويع الاقتصادي لتوسيع فرص العمل والتوظيف في القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على مورد النفط والوظائف الحكومية.

٦- إعداد استراتيجية تنموية طويلة الأمد تبنى على أساس الأسعار المتوقعة مستقبلاً للنفط في السوق العالمية ومدى القدرة الإنتاجية للمكامن النفطية في السنوات القادمة، بشرط أخذ أدنى المستويات تحسباً لأي طارئ، وتكون هذهِ الاستراتيجية متجهة نحو تطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وبخاصة القطاعين الزراعي والصناعي سعياً نحو تنويع هيكل الاقتصاد العراقي، وتقليل هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي.

٧- النظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر على انه عنصر مكمل للاستثمار المحلي العراقي ومساهمته في عملية التنويع الاقتصادي في البلد من اجل عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للأجيال القادمة في الامد الطويل للبلد.

٨- التركيز على القطاع الصناعي، وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والوقوف معها أمام المؤسسات الأجنبية، واعادة تأهيل وتحديث الشركات والمعامل الصناعية في العراق في إطار برامج لإحياء الصناعة العراقية، كما ينبغي أن يكون للدولة الدور القائد فيها، وتُعد الشركات والمعامل الصناعية العامة، مجالا واسعا للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بواقع الصناعة العراقية، ضمن أطر قانونية جديدة تسهم في زيادة الاستثمارات الصناعية، بدلا من استمرار الاعتماد على قوانين قديمة، كقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧م.

٩- معالجة ظاهرة البطالة المقنّعة في دوائر الدولة والعمل على تأهيل المشاريع الصناعية الخاصة بالقطاع العام مثل معامل النسيج والتعليب والالبان ومصافي النفط ومزارع الدولة والسياحة وغيرها وسحب ذوي الشهادات المتوسطة والابتدائية الشابة من دوائر الدولة وتحويلها كأيدي عاملة فنية وتشجيعها بالمنح المالية والاجور مما يؤدي الى معالجة البطالة المقنعة والصفة الريعية للاقتصاد العراقي.

١٠- التأكيد على تفعيل تطبيق قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ ، وكذلك تفعيل التطبيق الكامل لقانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ وفق اجراءات حازمة، وتنظيم الاستيرادات وضبط عمليات دخول السلع وضبط المنافذ الحدودية وفق ما تتطلبه الاحتياجات الفعلية للأسواق العراقية ، بما يساعد على توفير الظروف الملائمة للمشاريع الانتاجية، ويسهم في

تحفيزها على زيادة الاستثمارات والشراكة مع القطاع العام لإيجاد الحلول لمشاكل الشركات والمعامل الصناعية العامة، وتطوير الأنشطة الصناعية في القطاعين الخاص و المختلط .

١١- انّ قانون الشراكة المقترح يمكن أن يتضمّن مواداً تتعلق بالشركات والمعامل الصناعية العامة في محورين أساسيين: الأول، الشراكة في مجال تأهيل وتحديث الشركات والمعامل الصناعية المتلكئة والمتوقفة، الموجودة فعلا من أجل تطوير خطوطها الانتاجية وزيادة قدراتها التنافسية. والثاني، يتعلّق بتطبيق آليات الشراكة الملائمة لبناء مشاريع صناعية جديدة، باستعمال امكانات الدولة في تخصيص الأراضي وتسهيل عمليات التمويل ومنح الحوافز الضريبية وحماية المنتجات الوطنية، فضلا عن الدعم الحكومي في توفير المواد الأولية والمستلزمات الانتاجية التي تحتاجها المشاريع الصناعية.

١٢- العمل على اعادة الاعتماد على الزراعة ومعالجة التصحّر في البلد عبر تجارب الدول المشابهة الى ظروف البيئة في العراق عبر اعتماد الطرق الحديثة للري من الآلات التكنولوجية الحديثة وادخالها في القطاع الزراعي وعدم هدر المياه، وترشيد استهلاكها وكذلك الاعتماد على المياه الجوفية مما يؤدي الى تشغيل أكبر عدد ممكن من الايدي العاملة.

١٣- التخلي عن موازنة البنود والتحول الى طرائق أكثر كفاءة مثل موازنة البرامج والأداء التي تحد كثيرا من الفساد والهدر في الموارد الحكومية والمال العام فهي تركز على البرامج الحكومية وليس ما تشتريه من سلع وخدمات اذ انها تركز على الأهداف وليس على الوسائل.

١٤- ضرورة ترشيد النفقات الاستهلاكية والحد منها وعدم التمادي في الانفاق والسخاء والاسراف والهدر في اموال الدولة العراقية والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم في ثروة البلد، فضلا عن الاعتماد على الخبرات الفنية في البلد وعدم الاسراف في تخصيص الموارد المالية دون دراسة المشاريع التي ستصرف عليها هذه الموارد مع ترشيد النفقات الاستهلاكية والتركيز على السلع الانتاجية. العمل على تحسين ادارة النفقات العامة من خلال اعادة النظر بهيكلة مكوناتها الاجمالية بالشكل الذي يسهم في رفع حصة الانفاق الاستثماري وإعادة ترتيبها نحو المجالات الضرورية التي تمكنها من تحقيق عوائد ومنافع اقتصادية.

١٥- تبنّي إستراتيجية واضحة بشأن استعمال وتخصيص العوائد النفطية، وإنهاء حالة التشّوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني، وتوجيه الإنفاق العام بصورة رشيدة يتحقق معه تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية بهدف تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على النفط بصفته مورداً رئيسياً لتمويل الموازنات الاستثمارية.

١٦- العمل على استثمار الثروة النفطية من الحقول المتوفرة والمكتشفة وزيادة الانتاج وزيادة عدد المنافذ المصّدرة للنفط لتلافي الظروف غير الطبيعية التي قد تؤدي الى توقف البعض منها، لديمومة استمرار الانتاج والتصدير.

١٧- السعي نحو أمكانية إعادة التفاوض مع الشركات العالمية المستثمرة للحقول النفطية والغازية فيما يتعلّق بعقود التراخيص النفطية بما يضمن حق العراق في ثروته النفطية في حالة انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

١٨- تقليل التهرب الضريبي عبر استعمال الاساليب الحديثة في تحصيل الضريبة وذلك بإنشاء بطاقة ضريبية للمكلف تحمل كافة المعلومات الخاصة به حيث يقوم عبرها بتسديد الضريبة المستحقة عليه، والسيطرة على المكلفين بدفع ضريبة الدخل عبر لجان دائميه تقوم بمتابعة اصحاب الاعمال والمهن ومعرفة كل من يدخل او يخرج من هذه الاعمال والمهن. وكذلك تقوية الاجراءات الضريبة بشأن المتهربين من الضرائب ومحاسبتهم قانونياً من اجل السيطرة والوصول الى جباية أكثر عدد من المكلّفين بدفع ضريبة الدخل وتطوير وتحسين النظام الضريبي المعمول به حالياً في دوائر الضريبة وبما يؤدي إلى تسهيل عملية جباية ضرائب المبيعات بصورة تدريجية وسلسة.

١٩- أنشاء صناديق سيادية لضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستنزاف الحالي للثروة النفطية من جانب، واستثمار حصيلة هذهِ الصناديق في مجالا تنموية ذات طبيعة إنتاجية مدرة للدخل، إذ يملك العراق وفرة من الثروات النفطية، ولذلك فإن التصرف بالريع النفطي يجب أن يتمخّض عنه تطوير لبنية الاقتصاد الوطني وتنمية للموارد البشرية وتحسين للهيكل الإنتاجي.

الاقتصاد المحلي في محافظة كربلاء

٢٠- إعطاء أهمية للاقتصاد المحلي ضمن أولويات الحكومة المحلية واخذ بالتخطيط للاقتصاد الأمثل على وفق رؤية مستقبلية ضمن معطيات واقعية بتصميم حزمة من السياسات المناسبة وتسلسل الإصلاحات وفقًا لظروف وقدرات البلد، فضلا عن تطوير إطار مالي قوي، يستند إلى قاعدة مالية، للمساعدة في تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل.

٢١- ضرورة البحث عن أنشطة وبرامج أخرى تساعد في تحسين الاوضاع المالية، مقابل التخفيف من الاعتماد على العوائد النفطية ومغادرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي (احادي الموارد) الى اقتصاد متعدد الموارد. وبناء رؤية موحدة للقطاعات القائدة في الاقتصاد المحلي والتي تعتمد بالدرجة الاساس على التركيز على جميع القطاعات ومناقشتها وتحليلها وعرض المشاكل والمعوقات التي تواجه الاعمال وتقديم الحلول المقترحة لمعالجتها.

٢٢- يتوجب على العتبة الحسينية المقدسة التعامل مع القيمة المستندة على الزبون لدورها في التسويق السياحي الرقمي كما يتوجب على كافة الأقسام المعنية توفير الاجراءات التنظيمية والظروف المناسبة في تعزيز أبعاد التسويق السياحي الرقمي مما يعزز تحسين اداء العاملين باتجاه تحقيق نجاحات للقسم في كسب عقل وقلب وروح الزبون وتوفير المعلومات والدورات التدريبية الكافية للأفراد العاملين في قسم السياحة الدينية في العتبة الحسينية للارتقاء بالتسويق السياحي الرقمي، ومحاولة تخطي العقبات التي تحد من الارتقاء الى المستوى المطلوب.

ثانيا- المحور المالي والمصرفي والمحاسبي

٢٣- الاستمرار بعمليات الإصلاح المصرفي لغرض مواكبة التطورات المصرفية المعاصرة التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية وتطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المصارف لتتناسب بشكل أكبر مع طبيعة العمل المصرفي الشامل. وينبغي على المصارف تنويع خدماتها المالية والمصرفية وذلك من أجل زيادة عوائدها وتقليل المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها عن طريق تعاملها مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

٢٤- تفعيل وتنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة المصارف وتقليص عددها من خلال الاندماج فضلا عن تنفيذ متطلبات الحوكمة التي اقرها البنك المركزي وإلزام مجالس إدارة المصارف بتنفيذها.

٢٥- اقتراح تأسيس صندوق ضمان الاستثمار وتأسيس مصرف مختلط كبير بدلا من تشتت الجهود في المصارف المتخصصة المتعددة (الزراعي والصناعي ...) لدعم المشاريع التنموية الاستراتيجية الضخمة.

٢٦- المصرف الصناعي: إطلاق مبادرة صناعية ولفترة محدودة أسوة بالمبادرة الزراعية لإعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة وفق معايير محددة تدخل فيها التكنولوجيا الحديثة وأهمية مشاركة القطاع العام والمختلط للاستثمار في المشروعات الصناعية الاستراتيجية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يقوى عليها القطاع الخاص لوحده. وضرورة زيادة الدعم الحكومي لتمويل المصرف الصناعي العراقي، ليتسنى له القيام بدوره في دعم القطاع الصناعي المختلط والخاص عبر توسيع نشاطه وزيادة قدرته على منح القروض (القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجل) للقطاع الصناعي. ولابد من إعادة النظر بالسياسة المتحفظة لإدارة المصرف الصناعي والاستفادة من التحسن النسبي للأوضاع الأمنية مما انعكس على تطور الاقتصاد في العراق.

٢٧- تشجيع بعض الصناعات واعطاؤها اولوية في منح القروض ودعمها مثل تلك التي تعتمد على مواد اولية محلية او التي تقلّل من الاستيراد الخارجي ومنها على سبيل المثال الالبسة النسائية وألبسة الاطفال والمطرزات ومستحضرات التجميل والعطور، وصناعة الاعلاف والدواجن والاسماك، والمبيدات والادوية البيطرية وغيرها وذلك لدعم أكبر شريحة مجتمعية وتشغيل الايدي العاملة من جهة اضافة الى دعم الاقتصاد الوطني من جهة اخرى.

٢٨- ضرورة الاهتمام بتطوير سوق العراق للأوراق المالية ورفد هذه السوق بما يحتاجه من احتياجات مختلفة سواء كانت مادية او بشرية او على مستوى الخبراء لما له من أهمية كبيرة. اعادة النظر من قبل سوق العراق للأوراق المالية لتعليمات الافصاح المعمول بها حالياً في السوق للشركات المدرجة خصوصاً فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتوفير قدر من الالزام في الافصاح.

٢٩- ضرورة تبنّي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمفهوم الإفصاح المحاسبي المستقبلي وعرض مكوناته سواء كانت كمية او وصفية ضمن القوائم وتقاريرها المالية، وذلك سعياً منها لتقديم معلومات قادرة في إحداث فرق في قرارات الاستثمار.

ثالثا- محور ادارة الاعمال والاحصاء

٣٠- ضرورة وجود هيئة متخصصة بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقدم الدعم التقني والتجاري والمشورة في مجال استراتيجيات الأعمال وإدارة المشروعات في إطار تنمية بشرية مستدامة تدفع باتجاه تعزيز وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي وتسهم في تحقيق الكفاية والفاعلية لاقتصاد البلد.

٣١- يجب الاهتمام من قبل المنظمات بالمعرفة وعملياتها وإدارتها، لأنها أصبحت اليوم رأس المال الحقيقي والمنبع الأساس لمواردها المادية والفنية، ورافداً مهماً لدعم الميزة التنافسية في ظل التحديات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال. ضرورة اتباع الأساليب العلمية والعملية الحديثة في أداء العاملين المتعلقة بمصير ومستقبل المنظمة ابتداءً من تحديد المشكلة وجمع المعلومات عنها وعن البدائل الخاصة بعملها ثم تقييمها وصولاً إلى اختبار أفضل البدائل من خلال إدارة الموارد البشرية.

٣٢- العمل على نشر ثقافة الريادة الاستراتيجية عبر العمل على تنمية المهارات او الخصائص السلوكية لدى الموظفين وضرورة تحفيزهم على المبادرة وتقديم الافكار الجديدة لعملهم للمساهمة في تقديم خدمات جديدة للزبائن وضرورة اعتماد الادارة على الافكار وتوظيفها بشكل سليم في المواقف التي تواجهها بما يتلاءم مع مقتضيات البيئة المحيطة بها.

٣٣- تأسيس هياة إدارية عليا متخصصة عالية المستوى لردم الفجوة بين نتاجات البحث العلمي في الجامعات والجانب التطبيقي سواء اكان ذلك على مستوى الحكومة او القطاع الخاص.